



الأمم المتحدة

لجنة الخبراء المعنية
بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة الحادية عشرة
(١٦-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية
الملحق رقم ٢٤



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، ٢٠١٢

الملحق رقم ٢٤

لجنة الخبراء المعنية
بالإدارة العامة

تقرير عن الدورة الحادية عشرة

(١٦-٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢)



الأمم المتحدة • نيويورك، ٢٠١٢

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز
الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

يتضمن هذا التقرير استنتاجات وتوصيات الدورة الحادية عشرة للجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة المعقودة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وتتألف اللجنة التي أنشأها المجلس الاقتصادي والاجتماعي بموجب قراره ٤٥/٢٠٠١، من ٢٤ خبيراً يعيّنون بصفتهم الشخصية لمدة أربع سنوات. وقد تناولت اللجنة البنود الموضوعية التالية: (أ) الحوكمة والإدارة العامتان المحليتان من أجل تحقيق النتائج، بما في ذلك '١' الحوكمة على المستوى الحكومي الدولي والنظم الحكومية الدولية، '٢' بناء القدرات في مجال الخدمة العامة من أجل تحقيق التنمية المحلية، '٣' الشفافية والمساءلة وإشراك المواطنين؛ (ب) استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة ومناقشة لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ وغير ذلك من المسائل المستجدة المتعلقة بالحوكمة العامة.

المحتويات

الصفحة	الفصل
١	الأول - مشروع قرار يُوصى بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي
٤	الثاني - تنظيم الدورة
٤	ألف - مدة الدورة
٤	باء - الحضور
٤	جيم - جدول الأعمال
٥	دال - انتخاب أعضاء المكتب
٦	الثالث - موجز وقائع الدورة واستنتاجاتها
٦	ألف - أعمال اللجنة
٦	باء - الحوكمة والإدارة العامتان المحليتان من أجل تحقيق النتائج
١٨	جيم - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة
	دال - إحاطة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وغير ذلك من القضايا الناشئة
١٩	ذات الصلة بالحوكمة العامة
٢١	هاء - الجلسة المعنية بالطرق الابتكارية لإثراء التعاون بين لجنة الخبراء والشعبة
	واو - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحةان للدورة المقبلة للجنة والاستعراض الأولي
٢٥	لمشروع التقرير
	المرفقات -
٢٧	قائمة الوثائق

الفصل الأول

مشروع قرار يُوصى بأن يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي

توصي لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع القرار التالي:

تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورتها الحادية عشرة

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إذ يشير إلى قراراته ٢٠٠٢/٤٠ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢ و ٢٠٠٣/٦٠ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٣ و ٢٠٠٥/٣ المؤرخ ٣١ آذار/مارس ٢٠٠٥ و ٢٠٠٥/٥٥ المؤرخ ٢١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦/٤٧ المؤرخ ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧/٣٨ المؤرخ ٤ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨/٣٢ المؤرخ ٢٥ تموز/يوليه ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩/١٨ المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ٢٠٠٩ و ٢٠١١/٢ المؤرخ ٢٦ نيسان/أبريل ٢٠١١، و ٢٠١١/٢٢ المؤرخ ٢٧ تموز/يوليه ٢٠١١، المتعلقة جميعها بالإدارة العامة والتنمية،

وإذ يشير إلى قرارات الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، و ٢١٣/٥٦ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠١، و ٢٧٧/٥٧ المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٢، و ٢٣١/٥٨ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، و ٥٥/٥٩ المؤرخ ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، و ٣٤/٦٠ المؤرخ ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٥، المتعلقة بالإدارة العامة والتنمية، وإلى القرارات ٢٠٢/٦٣ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨، و ١٨٧/٦٤ المؤرخ ٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، و ١٤١/٦٥ المؤرخ ٢ شباط/فبراير ٢٠١١، و ٤٣٧/٦٦ المؤرخ ١٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١١، المتعلقة بتسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية،

وإذ يعترف بالعمل الذي تقوم به لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة في إسداء المشورة في مجال السياسات وتقديم التوجيه البرنامجي إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن المسائل ذات الصلة بالحوكمة والإدارة العامة في مجال التنمية،

وإذ يحيط علماً بالدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة إلى البلدان في مجالات تنمية القدرات المؤسسية وقدرات الموارد البشرية والحكومة الإلكترونية والمتنقلة وإشراك المواطنين في إدارة برامج التنمية،

وإذ يشدد على أهمية الإدارة العامة التي تتسم بالشفافية والخضوع للمساءلة والشمول والكفاءة والفعالية والإنصاف في عملية التنمية،

١ - يحيط علماً مع التقدير بالاستنتاجات الواردة في تقرير لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة عن دورها الحادية عشرة المتعلق بالحوكمة والإدارة العامتين المحليتين من أجل تحقيق النتائج^(١)؛

٢ - يرحب بتوصيات اللجنة بوضع تشديد خاص على دور إشراك المواطنين وتنمية رأس المال البشري، بما في ذلك تقديم التدريب والتعليم إلى موظفي الحكومة، والتوزيع العادل للموارد تعزيزاً للحوكمة على جميع المستويات، ولا سيما على المستوى المحلي؛

٣ - يؤكد من جديد أن "الحكم الرشيد وسيادة القانون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان للنمو الاقتصادي المطرد الشامل والعادل وللتنمية المستدامة والقضاء على الفقر والجوع"^(٢)، ويشجع الدول الأعضاء على مواصلة دعم تنمية القدرات في مجال الحوكمة العامة وبناء المؤسسات على جميع المستويات بهدف تسريع التقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية؛

٤ - يدعو لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة إلى دراسة تأثير ممارسات محددة في الحوكمة العامة التي تتسم بالاستجابة والشمول على التنمية، مع مراعاة الحاجة إلى تشجيع تحقيق مستويات عالية من النزاهة والشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية في القطاع العام على الصعيدين الوطني والمحلي، وتشجيع المساواة في الحصول على الخدمات العامة، وتوفير الفرص لجميع الناس للمشاركة في تسيير الشؤون العامة، ويطلب إلى اللجنة نقل نتائج الدراسة إلى المجلس من خلال التقرير عن دورها الثانية عشرة المقرر عقدها في نيسان/أبريل ٢٠١٣، وذلك بهدف مساعدة عملية التحضير للمداولات المتعلقة بخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

٥ - يطلب إلى الأمانة العامة أن تواصل:

(أ) زيادة نطاق وعمق التدريب الذي تقدمه عبر شبكة الإنترنت وبدونها في مجال تنمية القدرات والاستمرار في وضع دراسات الأمم المتحدة القطرية في مجال الإدارة العامة، التي تتضمن بيانات إحصائية قطرية ودراسات تحليلية ودراسات حالات إفرادية

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠١٢، الملحق رقم ٢٤ (E/2012/44).

(٢) قرار الجمعية العامة ١/٦٥، الفقرة ١١. وترد أحكام أخرى تتعلق بإشراك المواطنين في الفقرات ٢٣ (أ) و ٢٣ (هـ) و ٢٣ (ز) من القرار.

- قطرية، بهدف تحسين مساعدة البلدان في إعادة تعريف إدارتها العامة وإصلاحها وتقويتها وتجديدها بوجه عام، وتقديم الخدمات العامة بوجه خاص، وفقاً لاحتياجات تلك البلدان؛
- (ب) الاعتراف على النحو الواجب بالمبادرات الابتكارية للدول الأعضاء على صعيد القطاع العام من خلال الترويج ليوم الأمم المتحدة للخدمة العامة وجوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة وتعزيزهما؛
- (ج) دعم تطوير شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة من أجل بناء الشراكات ونشر المعارف وتبادل أفضل الممارسات والدروس المستفادة في مجال الإدارة العامة؛
- (د) تقديم المساعدة في تنفيذ خطة عمل جنيف التي اعتمدها القمة العالمية لمجتمع المعلومات في مرحلتها الأولى المعقودة في جنيف في الفترة من ١٠ إلى ١٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣^(٣) والمتعلقة بالمسائل المتصلة بالحكومة الإلكترونية والمتنقلة؛
- ٦ - **يطلب** إلى اللجنة أن تدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في الصناديق الاستثمارية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة من أجل تمويل برامجها وأنشطة التوعية التي تضطلع بها.

(٣) انظر A/C.2/59/3، المرفق، الفصل الأول.

الفصل الثاني

تنظيم الدورة

ألف - مدة الدورة

١ - تتألف لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة، المنشأة بموجب قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٤٥/٢٠٠١، من ٢٤ خبيراً يعيّنهم المجلس بصفقتهم الشخصية بناء على ترشيح من الأمين العام. وقد عقدت اللجنة دورتها الحادية عشرة في مقر الأمم المتحدة في الفترة من ١٦ إلى ٢٠ نيسان/أبريل ٢٠١٢.

باء - الحضور

- ٢ - حضر الدورة ٢٣ عضواً من أعضاء اللجنة. وحضرها أيضاً مراقبون عن مؤسسات منظومة الأمم المتحدة ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية ومنظمات أخرى.
- ٣ - وحضر الدورة أعضاء اللجنة التالية أسماؤهم: لويس ف. أغيلار بيانوييا (المكسيك)، وروينا بيشيل (جزر البهاما)، وفيتوريا دياس ديوغو (موزامبيق)، وميخائيل ديمترييف (الاتحاد الروسي)، وميريديث إدواردز (أستراليا)، ووالتر فوست (سويسرا)، وبن هاو (الصين)، ومشتاق خان (بنغلاديش)، وبان سوك كيم (جمهورية كوريا)، وفرانسيسكو لونغو مارتينيز (إسبانيا)، وهيام نشاش (الأردن)، وجوزيف ديون نغوت (الكاميرون)، وبيتر أنيانغ نيونغو (كينيا)، ومارتا أويهانارتي (الأرجنتين)، وأوديت رامسنگ (جنوب أفريقيا)، وسيريورابو كيسافا راو (الهند)، ومارغريت سانير (المملكة المتحدة)، وفاليريا تيرميني (إيطاليا)، وغويندولين ويليامز (ترينيداد وتوباغو)، وسوزان ل. وودوارد (الولايات المتحدة الأمريكية)، وفيليب يو (سنغافورة)، ونجاة زروق (المغرب)، ويان زييكوف (ألمانيا).
- ٤ - ولم يتمكن بول أوكيست (نيكاراغوا) من الحضور بسبب مسؤولياته الإدارية.
- ٥ - ويمكن الاطلاع على قائمة المراقبين الذين حضروا الدورة على الموقع الشبكي لشبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة: www.unpan.org/cepa.

جيم - جدول الأعمال

٦ - كان جدول أعمال اللجنة في دورتها الحادية عشرة كما يلي:

- ١ - انتخاب أعضاء المكتب.
- ٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - الحوكمة والإدارة العامتان المحليتان من أجل تحقيق النتائج:

(أ) الحوكمة على المستوى الحكومي الدولي والنظم الحكومية الدولية؛

(ب) بناء القدرات في مجال الخدمة العامة من أجل تحقيق التنمية المحلية؛

(ج) الشفافية والمساءلة وإشراك المواطنين.

٤ - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة ومناقشة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥ والمسائل المستجدة الأخرى المتعلقة بالحوكمة العامة.

٥ - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحان للدورة الثانية عشرة للجنة.

دال - انتخاب أعضاء المكتب

٧ - يشغل الأعضاء التالية أسماؤهم مناصب أعضاء مكتب اللجنة خلال الدورة الحادية عشرة:

الرئيسة:

نجاة زروق (المغرب)

نواب الرئيسة:

بان سوك كيم (جمهورية كوريا)

مارتا أويهانارتي (الأرجنتين)

مارغريت سانير (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

المقرر:

ميخائيل دميترييف (الاتحاد الروسي)

الفصل الثالث

موجز وقائع الدورة واستنتاجاتها

ألف - أعمال اللجنة

٨ - في الجلسة الافتتاحية، رحبت الرئيسة، نجاة زروق، بالخبراء، وعرضت الموضوع الرئيسي للدورة: الحوكمة والإدارة العامتان المحليتان من أجل تحقيق النتائج. وألقى الأمين العام المساعد للتنمية الاقتصادية، جومو كوامي سوندارام، كلمة استهلاكية باسم وكيل الأمين العام للشؤون الاقتصادية والاجتماعية، شا زوكانغ، شدد فيها على أهمية الحوكمة المحلية في التنمية المستدامة، ولا سيما من خلال التعاون، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وإشراك المواطنين، والاستخدام المناسب لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات. وألقى نائب رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، لويس ألفونسو دي ألبا، كلمة استهلاكية ربط فيها بين الحوكمة المحلية والتنمية وموضوع الاستعراض الوزاري السنوي وهو إيجاد فرص العمل والإنتاجية. وحث كلا المتكلمين أعضاء اللجنة على تقديم المشورة المحددة إلى المجلس والأمانة العامة بشأن الروابط المذكورة أعلاه من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥، وما بعده، لا سيما فيما يتعلق بصياغة خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٩ - واختتمت الجلسة الافتتاحية ببيان تنظيمي مقتضب أدلى به مدير شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية. وغطى البيان منشورات الشعبة، بما فيها المنشورات المتعلقة بالدورتين السابقتين والحالية للجنة، والمسائل اللوجستية الأخرى المتصلة بجدول أعمال الدورة الحادية عشرة.

باء - الحوكمة والإدارة العامتان المحليتان من أجل تحقيق النتائج

الحوكمة على المستوى الحكومي الدولي والنظم الحكومية الدولية

١٠ - شملت هذه الجلسة، التي ترأسها مارتا أويهاناري، تقديم ورقات قدمها كل من يان زيكوف (E/C.16/2012/2) وبن هاو وعرض قدمه الأمين العام لفرع أفريقيا لمنظمة المدن والحكومات المحلية، جان بيير إيلونغ إمباسي. وربط السيد زيكوف الديمقراطية التمثيلية بالحوكمة المحلية القائمة على النتائج التي محورها المواطنون، وشدد على خمسة عناصر تجعل هذا الربط فعالاً هي: (أ) الاستقلال الذاتي المحلي والمالي؛ (ب) التوازن بين حجم المنطقة وقيم التمثيل، (ج) القواعد الانتخابية وإجراءات الحوكمة للحكومات المحلية والممثلين، (د) مسؤولية أعضاء المجالس المحلية المزدوجة تجاه الإدارة والمواطنين؛ (هـ) وجود علاقة صحيحة بين الحوكمة المحلية والوطنية في ما يتعلق بتقسيم السلطة والموارد. وخلص إلى أن الشراكات

المحلية وأشكال التعاون بين الحكومات المحلية والمجتمع المدني والقطاع الخاص قد تختل، في غياب فعالية الإدارة والتنظيم العاملين المحليين، ومن هنا تأتي أهمية إنشاء ساحات للمعلومات تقوم على حرية الوصول إلى المعلومات والاتصالات، والتفاوض، والمعاملة بالمثل والتقييم المتبادل. وشدد أيضاً على أن الانتخابات الحرة والتهيئة شرط ضروري لكنه غير كاف للديمقراطيات التمثيلية الصحية. وشملت العناصر الهامة الأخرى صكوكا تشاركية، وتصاميم وأدوات إضافية تضيف الشرعية وآليات رأسية وأفقية للتعاون التنظيمي مع جهات الحوكمة المتعددة، بما فيها، على نحو خاص، المجتمع المدني على الصعيد المحلي.

١١ - وحدد السيد بن هارو بعض الخصائص الرئيسية للنظم الاتحادية والمركزية بصورة عامة، موضحاً كيف يمكن لأي نظام معين أن يحتوي على عناصر من كلا النظامين بدرجات متفاوتة. كما قدم تفاصيل عن نظام الإدارة الصيني ومراحل الثلاث في إعادة الهيكلة فيما يتعلق بالتقاسم الضريبي، والسياسات المتعلقة بالنظام المصرفي، والإدارة الصناعية والتجارية والجودة والرقابة الفنية، منذ عام ١٩٧٨ وحتى الآن. وأكد على نحو خاص على الحالات الرائدة في منطقة بودونغ الجديدة ومنطقة تيانجين بينهاي الجديدة في شانغهاي كأثلة على الجهود التي تبذلها حكومة الصين لتحسين العلاقات المركزية والمحلية في المجالات الإدارية والاقتصادية. وشدد على العوامل الثلاثة التي ساهمت في التقدم المحرز في الصين وهي: (أ) الوحدة والتضامن من حيث التعاون بين الحكومات المركزية والمحلية؛ (ب) التوازن بين التنمية الاقتصادية والاستقرار الاجتماعي؛ و (ج) الديمقراطية الاشتراكية وسيادة القانون.

١٢ - وربط السيد إيلونغ إمباسي الحوكمة المحلية مباشرة بالتحديات العالمية الراهنة، التي تشمل الفقر والتدهور البيئي والجوع، وتحديات أخرى تتعلق بعدم إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. ومشهداً على أن الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف قد لا تنجح إلا بقدر ما تضم من أصحاب المصلحة المحليين المعنيين بالتنمية، فقد أعرب عن اهتمام منظمة المدن المتحدة والحكومات المحلية بالتعاون مع لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، ولا سيما في ما يتعلق بمشروع الأكاديمية الأفريقية للمدن المتحدة حول الحوكمة المحلية، الذي يهدف إلى الاستجابة لاحتياجات قدرة الحكومات المحلية في أفريقيا. وأشار السيد إيلونغ إمباسي أيضاً إلى إمكانية التعاون بين اللجنة، بسبب ثرائها المعرفي في مجال الإدارة العامة، ومنشور منظمة المدن المتحدة المرصد العالمي المعني بالديمقراطية المحلية واللامركزية، و "مؤتمر قمة الحكومات المحلية الأفريقية: مؤتمر قمة المدن الأفريقية"، المقرر عقده في داكار في الفترة من ٤ إلى ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢.

١٣ - وتركزت المناقشات، التي قادها فرانسيسكو لونغو مارتينيز، على سمات النموذج الجديد للحكومة المتعددة المستويات، ومكانة الإدارة العامة فيها. ووصف السيد لونغو مارتينيز النموذج من حيث أنه مزيج من الخصائص مستمدة من أربعة عصور من التنمية، هي (أ) إنشاء دولة قومية والتركيز المرتبط بذلك على الحدود القانونية القضائية؛ (ب) إنشاء دولة رعاية والتركيز المرتبط بذلك على الجهات الفاعلة العامة للحكومة؛ (ج) إدماج القطاعين الخاص والاجتماعي في الحكومة، مع التركيز على إطار اقتصاد السوق؛ (د) الحكومة الشبكية بتحويل تركيزها من التنافس إلى التعاون. وأشار إلى بعض القدرات التي قد تكون ضرورية للحكومة المتعددة المستويات لتعمل بشكل صحيح، والتي تشمل (أ) تصاميم عقلانية لتوزيع السلطات بين الحكومة الاتحادية والحكومات المحلية؛ و (ب) توسيع نطاق مبدأ التبعية؛ و (ج) إقامة قنوات اتصال شفافة على أساس عملية صنع قرار وبناء توافق آراء جماعية؛ و (د) المساءلة القائمة على القواعد ونظام الأوزان والأوزان المقابلة. بما في ذلك قواعد السلوك المهني، من بين أمور أخرى. وتشمل العناصر الأخرى لتحسين الحكومة الفعالة الديمقراطية المتعددة المستويات إنشاء آليات حوافز ضريبية ومالية واضحة وفعالة؛ وتنمية المهارات مع التركيز على رأس المال البشري، والقيادة الاجتماعية وسبل التعاون بين القطاعين العام والخاص، والتعلم المستمر، والتركيز بصفة خاصة على التفاوض والمشاركة والتقييم.

١٤ - ثم انتقلت المناقشات إلى السبل التي يمكن من خلالها تعزيز الحكومة المحلية لتحقيق النتائج الإنمائية على المستوى العام. وشدد المتكلمون على أهمية الأمور التالية:

(أ) إدراك أوجه وسياقات معينة في التاريخ السياسي لتحقيق اللامركزية والبحث عن سبل مبتكرة لمعالجة أهمية الاستقلال الذاتي المحلي، مثل رابطات الحكومات المحلية؛

(ب) إحياء الجهود الرامية إلى وقف الاتجاه الآخذ في التراجع للامركزية والحكومة المحلية، بما في ذلك من خلال إظهار الطريق التي بها يمكن تعزيز الحكومة المركزية - لا إضعافها - من خلال تطبيق اللامركزية؛

(ج) تحقيق التوازن بين سلطة ومسؤوليات الحكومات المحلية من جهة والمستويات الأخرى من الحكومة والجهات الفاعلة للحكومة والسلطات المحلية التقليدية من جهة أخرى؛

(د) إقامة حكومة مركزية قادرة على توزيع الموارد بكفاءة وفعالية وضمان تكافؤ الفرص للسلطات المحلية؛

- (هـ) التصدي لتحديات معينة تتعلق بالإدارة العامة الشاملة في المدن الكبرى.
- ١٥ - وشملت المناقشات أيضا السبل التي يمكن من خلالها تعزيز الحوكمة المحلية من أجل تحقيق النتائج الإنمائية على مستويات أكثر تحديدا. وتم التركيز على الأمور التالية:
- (أ) تحسين الاستقلالية المالية مع المراعاة الواجبة لتنمية القدرات الإدارية والسياسية؛
- (ب) استيعاب الترتيبات المالية للبلدان في مختلف مراحل النمو والاحتياجات؛
- (ج) التركيز على الحوكمة المحلية كمحفز للحوكمة الديمقراطية والتنمية الاقتصادية على حد سواء؛
- (د) تثقيف المواطنين وموظفي القطاع العام بشأن التمثيل المحلي؛
- (هـ) اتخاذ التدابير اللازمة لكي لا يستحوذ أصحاب المصالح الخاصة على هذه العملية؛
- (و) إشراك السلطات التقليدية، على النحو الواجب وحيثما كان ذلك مناسبا، في المناقشات الرسمية ورسم السياسات؛
- (ز) الأخذ بآليات رصد وتقييم فعالة.

بناء القدرات في مجال الخدمة العامة من أجل تحقيق التنمية المحلية

- ١٦ - افتتحت هذه الجلسة، التي رأسها بان سوك كيم، بورقتين قدمهما فيليب يو (E/C.16/2012/3)، ونجاة زروق.
- ١٧ - وحدد السيد يو المبادئ الأساسية للحوكمة من أجل إنشاء إدارة عامة قوية في سنغافورة على النحو التالي: (أ) اعتماد البراغمية لتحقيق الحريات الجماعية مع التركيز على الانسجام الاجتماعي، والاستخدام المختلط للنهج المستندة إلى السوق والنهج التي تقودها الدولة في صنع السياسات الاقتصادية والصناعية؛ و (ب) تجنب ثقافة الاعتماد على الغير من خلال السياسات العامة التي تشجع على خطط ادخار لمختلف أصحاب المصلحة تمول من أجور الموظفين ومساهمات أرباب العمل؛ و (ج) تقييم الغرض من السياسات وأهمية المؤسسات بانتظام؛ و (د) تبني نهج شامل للحكومة والتشجيع على التنسيق والتعاون بين الوكالات؛ و (هـ) تعزيز النزاهة والشفافية وعدم التسامح في مسألة الفساد والحد من توفير الحوافز للسلوك الفاسد، و (و) التركيز على تنمية رأس المال البشري من خلال التركيز على الجدارة والتعلم المستمر.

١٨ - وشملت التحديات الرئيسية لإقامة إدارة عامة قوية في سنغافورة ما يلي: (أ) التعامل بشكل فعال مع التباينات الاقتصادية المتصاعدة من خلال وضع السياسات؛ و (ب) كفالة المشاركة في الحوكمة على نحو فعال ومتناغم، التي تشمل القطاعين الاجتماعي والخاص في بيئات معقدة لأغراض مشتركة؛ و (ج) إشراك المواطنين على نحو مجد وتحقيق توازن صحيح بين الأمن والشفافية وفي الوقت نفسه؛ و (د) الاستجابة إلى ازدياد تعقيد احتياجات المجتمع ومطالبه؛ و (هـ) معالجة التنازلات الطويلة الأجل في سياسات الرعاية الاجتماعية.

١٩ - وإذا اعتبرت السيدة زروق أن الحكومات المحلية والجهات الفاعلة في الحوكمة جهات فاعلة إنمائية أساسية، بحثت في التحديات الرئيسية الثلاثة التي تواجهها في خضم التعقيدات والشكوك التي تطرحها العولمة: (أ) العلاقات بين الدولة والجماعات المحلية، لا سيما كيف يتم تقاسم الكفاءات والموارد وكذلك آليات الرقابة والتنظيم والدعم؛ و (ب) الديمقراطية والتنظيم والإدارة العامة على المستوى المحلي؛ و (ج) تأثير الإدارة العامة المحلية على رعاية المواطنين وعلى مكافحة الفقر والتنمية المحلية. وبالإشارة إلى إمكانية استخلاص مبادئ الحوكمة المحلية من تعاليم الإسلام، والثقافة والتقاليد المغربية، والإدارة المغربية والدستور الجديد في المغرب، نبهت إلى الحاجة إلى تنسيق أفضل للعمليات والمبادرات اللامركزية من خلال استراتيجية ثابتة وشاملة مع تقسيم واضح للمسؤوليات والاختصاصات بين جميع الجهات الفاعلة والمؤسسات المعنية، استناداً إلى مبدأ التبعية والاستقلال الذاتي المحلي. وأظهرت كيف يمكن أن تؤثر تنمية القدرات المضطلع بها في إطار شمولي واستراتيجي على التنمية على الصعيد الوطني والإقليمي والمحلي. وقدمت لمحة عامة مفيدة عن تطور الحوكمة المحلية في المغرب، وعددت المجالات الأربعة ذات الأولوية في تنمية القدرات التي قد تدعم الإدارة والتنظيم العامين المحليين بفعالية وديمقراطية: (أ) قيادة قوية وفعالة؛ و (ب) إدارة استراتيجية وإدارة مالية؛ و (ج) الخدمات العامة ذات الجودة العالية؛ و (د) المشاركة الحقيقية للمواطنين.

٢٠ - وقدمت مديرة فريق الحوكمة الديمقراطية في مكتب السياسات الإنمائية التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، جيرالدين فريزر موليكيتي، عرضاً بعنوان "كل تنمية هي محلية". وعددت اللبنات الأساسية الخمس لتنمية مستدامة على المستوى المحلي: (أ) الإدارة الاقتصادية الفعالة؛ (ب) التنمية المحلية المستهدفة التي تستند إلى أمور منها البنية التحتية والمرافق الاجتماعية الفعالة؛ (ج) تسهيل المشاريع وتنمية روح مباشرة الأعمال الحرة؛ و (د) التركيز على تنمية المهارات؛ (هـ) نشر فرص بديلة ومتنوعة لكسب العيش. كما بحثت السيدة فريزر موليكيتي في العناصر الضرورية لفعالية تقديم الخدمات العامة، وهي (أ) وضع هيكل مؤسسي مناسب؛ و (ب) تحديد الأدوار والمسؤوليات بشكل واضح؛

و (ج) وضع نظام واضح للأنظمة والإجراءات والتنسيق لتسهيل التنمية على المستوى المحلي؛ و (د) تطوير القدرات البشرية والمهارات والمعارف والكفاءات؛ و (هـ) وضع نظم مساءلة واضحة وميزانية تقديرية محلية مناسبة.

٢١ - وأوصت السيدة فريزر موليكيتي بالخيارات التالية من أجل بناء قدرة الخدمة العامة للوفاء بمسؤوليتها الأساسية لتسهيل التنمية على المستوى المحلي: (أ) وضع نظم ذات صلة وقابلة للتكيف في الخدمة العامة؛ و (ب) تحقيق الاتساق بين المؤسسات والمسؤوليات، وبين المسؤوليات والنتائج، وبين النتائج والنفقات أو الأموال المخصصة؛ و (ج) اتخاذ تدابير منتظمة لتقييم نظام تقديم الخدمات العامة لجعل الإجراءات والأنظمة المحلية أكثر استجابة للتنمية المحلية؛ و (د) وضع نظم حوافز تشمل ظروف العمل والأجر والترقية لتسهيل مبادرات التنمية؛ و (هـ) توفير التمويل الكافي للخدمة العامة والموارد اللازمة لخطط التنمية؛ و (و) إيجاد وسائل مبتكرة لتقديم الخدمات العامة.

٢٢ - وأعادت المناقشات التي أدارتها فاليريا تيرميني وسوزان وودوارد التأكيد على الدور الذي يمكن للحكومة المحلية أن تضطلع به لتقريب الحكومة من الشعب وزيادة إشراك المواطنين، وإسماع صوت الأقليات، والحد من الفقر، وتحقيق التنمية البشرية، وتوفير الخدمات الأساسية، وبلوغ الأهداف الإنمائية للألفية، بشرط مراعاة الاختلافات في السياق التاريخي والاجتماعي والاقتصادي والسياسي فيما بين البلدان والمناطق والبلدان والمجتمعات المحلية. وأشار إلى أن الظروف المؤاتية للإدارة العامة الفعالة في البلدان الغنية والمستقرة مثل سنغافورة والمغرب تختلف عن الظروف السائدة في الدول التي تعتمد على المعونة، وتشهد أوضاعاً هشة، وتتأثر بالتراعات. وأبرزت المناقشة التي ركزت على الثقة ومؤسسات المساءلة والجهود الرامية إلى إدماج السياسات والخدمات بين مختلف مستويات الحكم، جملة من التحديات:

(أ) تنمية رأس المال البشري والمهارات لتحقيق فعالية الحكومة المحلية، مع التركيز على القيم العامة والمواطنة المسؤولة، بدءاً من التعليم الابتدائي وما يشمل التعاون مع الجامعات ومعاهد التدريب لاجتذاب المواهب إلى القطاع العام وتدريب موظفي الحكومة على مواجهة التحديات التي يطرحها ازدياد الشكوك والمخاطر العالمية؛ والتوظيف والترقية بالاستناد إلى الأهلية في مجال الإدارة العامة؛ والتدابير الرامية إلى الاستبقاء على أفضل المواهب في الخدمة العامة المحلية؛

(ب) اتباع نهج عملي يوازن بين التدابير الرامية إلى تعزيز النمو الاقتصادي والإدماج والشمول الاجتماعيين على حد سواء؛

(ج) تحقيق التعاون والتآزر الحقيقيين بين الجهات الفاعلة في مجال الحوكمة التي تقودها الحكومات، بدلا من اللامركزية الأحادية الجانب أو التفويض، الأمر الذي يعتبر في بعض الأحيان علاجا ناجعا لتخفيف فعالية الحوكمة المحلية؛

(د) تحقيق الاستقلالية المحلية، أي تمكين الحكومات المحلية ومنحها القدرة على ممارسة وظائفها الجديدة على أساس توزيع عادل للموارد (في الأرياف على سبيل المثال)؛

(هـ) تقديم المعونة الخارجية إلى البلدان الخارجة من الأزمات: طابعها المتقلب والمجزأ، تركيز الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على توفير المساعدة التقنية من جانب الخبراء الاستشاريين الأجانب الذين يتقاضون أتعابا باهظة، ووسائل تقديم المعونة التي تتجاوز الحكومات، المركزية والمحلية على حد سواء، فتقوض بذلك القدرات والمهارات الإدارية في القطاع العام عوضا عن بنائها؛

(و) الحاجة إلى تبيان أن المعونة قد تكون بنفس القدر من الفعالية في الدول الهشة والمتأثرة بالتراعات وفي الدول الأخرى، وذلك لدعم الجهود التي تبذلها تلك البلدان لتغيير ما تكونه عنها الجهات المانحة من آراء خاطئة.

٢٣ - وردا على هذه النقطة الأخيرة، أشير إلى أنه يتعين على الجهات المانحة المتعددة الأطراف والثنائية تقديم الدعم لبناء الدولة في البلدان الخارجة من النزاعات من خلال تيسير المبادرات التي تتخذها الحكومة لتعزيز الاستقرار وتقديم الخدمات والاعتراف بحقوق الإنسان. وإلى جانب تعميم الدعم المقدم إلى الحكومات، قد تبرز الحاجة إلى تعزيز قدرة المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني التي تسهم في تقديم الخدمات على الصعيد المحلي مع كفالة المساءلة في الوقت نفسه. وعلى هذا النحو، لا يتم تجاهل العمليات الحكومية بل يتم بالأحرى تعزيزها.

٢٤ - وبلاستناد إلى تجربة سنغافورة في مجال الإدارة العامة القائمة على المؤهلات والنموذج المغربي المتمثل في ضرورة تنمية رأس المال البشري لأغراض الحوكمة المحلية، والتجارب العديدة التي خاضها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لتيسير تكييف الخدمة العامة من أجل تحقيق التنمية المحلية (في جنوب أفريقيا ورواندا والصومال وغانا ونيبال على سبيل المثال)، يستخلص استنتاجان: الأول مفاده أن الحوكمة المحلية تضطلع بدور هام في تيسير تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وبوسعها أن تكون وسيلة تنفيذ حقيقية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ والثاني مفاده أن إشراك المواطنين، بما في ذلك الاستخدام المناسب والمبتكر لاستراتيجيات المعلومات والاتصالات، يتيح تعزيز الحوكمة المحلية من خلال إضفاء الشفافية والمساءلة وطابع الملكية عليها.

الشفافية والمساءلة وإشراك المواطنين

٢٥ - تضمنت هذه الجلسة التي ترأسها ميخائيل دميترييف عرضاً لورقتين قدمهما كل من مارتا أويهانارتي (E/C.16/2012/4) ومشتاق خان. وشددت السيدة أويهانارتي على التحديات الجديدة الناشئة عن جملة من العوامل المتصلة بالعولمة وحثت صانعي السياسات على الانتقال من المرحلة النظرية إلى المرحلة العملية، لا سيما في ما يتعلق بالحكم الديمقراطي والسياسات المتصلة بالحقوق، وإيلاء الأهمية الواجبة لدور المؤسسات في تطبيق السياسات والقرارات. وشددت على أن إشراك المواطنين، الذي يُعرّف بأنه "إجراء منظم ومنسق يتخذه أشخاص ومنظمات بهدف معالجة المشاكل القائمة والتعاون مع الحكومة"، إحدى أفضل الأدوات لإدارة التنمية المحلية، بشرط أن يكون الحصول على المعلومات والشفافية من السمات العامة الأساسية. وفي ذلك السياق، يتمثل دور قيادات المجتمع في كفالة الاختيار الأمثل من بين خيارات متعددة. وخلصت إلى أن الثقافة السياسية الجديدة تترسخ على الصعيد المحلي، مما يتطلب رؤية جديدة للديمقراطية والمجتمع تتجاوز الحدود الإدارية أو حدود دوائر الاختصاص لتلبية المتطلبات الجديدة للعولمة مع الإسهام في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

٢٦ - وطرح السيد خان الأحجية التي مفادها أن العقد الأخير من المبادرات الرامية إلى مكافحة الفساد لم يحقق إلا نجاحاً محدوداً جداً في العالم النامي. ولذلك فمن المهم التمييز بين الأنواع المحددة من الفساد من جهة واستخدام مقاييس عامة وإجمالية للفساد من جهة أخرى. وشدد على خاصيتين تميز بهما البلدان النامية عن البلدان المتقدمة النمو وهما: (أ) تجذر الفساد السياسي الناتج عن عدد من الأسباب الهيكلية؛ و (ب) انخفاض مستوى المؤسسة عموماً، بما في ذلك عدم إعمال حقوق الملكية بالقدر الكافي.

٢٧ - وفي ما يتعلق بالخاصية الأولى، أشار إلى أن الحل الضروري على المدى الطويل، رغم عدم كفايته، يتمثل في تعزيز نمو قدرات القطاعات الاقتصادية المنتجة ذات القاعدة العريضة على دفع الضرائب، مما قد يزيد القاعدة المالية لاعتماد سياسات ديمقراطية اجتماعية من جانب الأحزاب السياسية، وبالتالي تعزيز الانتقال التدريجي من الأنشطة غير الرسمية الخارجة عن الميزانية إلى التفاعلات الرسمية المدرجة في الميزانية. وفي ما يتعلق بالخاصية الثانية، فالحل الطويل الأجل يتمثل في زيادة قدرة الدولة تدريجياً على إعمال حقوق الملكية والعقود، الأمر الذي قد يُتَوَجَّع مع الوقت بإرساء هيكل شرعي عموماً للحقوق والمؤسسات. وخلص إلى أن استراتيجيات مكافحة الفساد التي تركز على الحوافز الفردية لموظفي الحكومة كزيادة الأجور، وزيادة الشفافية والمساءلة، أو الحد من الإجراءات البيروقراطية، قد لا تكون فعالة

دائماً في سياقات العالم النامي حيث تكون آليات تلقي التعليقات بين القطاع الإنتاجي والقطاع السياسي إما ضعيفة أو غائبة، وحيث يعمل الموظفون العموميون في سياقات يغلب عليها الطابع غير الرسمي في القطاعي السياسي والإنتاجي. ويمكن مصادفة جميع أشكال الفساد في معظم البلدان، ولكن البلدان النامية تختلف من حيث المزيج، مما يوضح اختلاف النتائج الإنمائية فيما بين البلدان. وحث صانعي السياسات على بذل الجهود الرامية إلى مكافحة الفساد فيما يتعلق بالنتائج والتفكير في إيجاد حلول عملية يمكن بموجبها السيطرة عملياً على الفساد في ما يتعلق بتحقيق الاستراتيجيات والأهداف الإنمائية المحددة.

٢٨ - وقدم رولف ألتر، مدير مديرية الحوكمة العامة والتنمية الإقليمية التابعة لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، عرضاً عن التحديات الجديدة التي تواجهها الحكومات في خضم الأزمات المالية والاقتصادية. وأشار إلى واجب الحكومات اليوم في القيادة والإنجاز، مع تعزيز حوارها مع مواطنيها في الوقت نفسه، فأكد إن قيم الخدمة العامة من قبيل الحياد والشرعية والشفافية والتزاهة تظل هي المبادئ التوجيهية السارية في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي على جميع مستويات الحكم رغم الضغوط الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والصعوبات التي ينطوي عليها تقديم الخدمات العامة ذات النوعية الجيدة. وتتمثل التحديات الرئيسية اليوم في تعزيز ثقة المواطنين، والمحافظة على النمو الطويل الأجل، وزيادة الفعالية من حيث التكلفة، لا سيما على المستوى دون الوطني، مع تعزيز نوعية عملية تقديم الخدمات العامة المحلية. ويجب كذلك المحافظة على الحيز المالي للإنفاق الاستثماري على الصعيد المحلي، لا سيما من أجل الاستثمار في رأس المال البشري. ويستدعي ذلك، في جملة أمور، زيادة فعالية الحوكمة المتعددة المستويات من خلال تبادل الممارسات الجيدة والاطلاع على حالات النجاح والفشل، وكذلك من خلال استحداث المعايير والمقاييس لتقييم ما أحرز من تقدم وما تحقق من نتائج.

٢٩ - وأدارت المناقشة ميريديث إدواردز وهيام نشاش ومارغريت سانر. واتفق المشاركون في المناقشة على أن المواطنين لديهم الآن المزيد من القنوات للتعبير عن آرائهم، لا سيما في ما يتعلق بتقديم الخدمات. واتفقوا أيضاً على أن الحكومات لا يمكن أن تحقق النتائج بمفردها، وحين تقدم الهيئات غير الحكومية الخدمات، تسعى تلك الهيئات على نحو متزايد للتأثير في عملية صنع القرارات الحكومية، مع أنها لا تخضع للمساءلة. وأخيراً، لوحظ أن إشراك المواطنين بصورة مباشرة في عملية وضع السياسات لم يُطوّر بالشكل الكامل، وأنه لا يزال ثمة خطر يتمثل في تعاظم الشكوك لدى المواطنين نظراً إلى فشل الحكومات في تحقيق النتائج المتوقعة.

٣٠ - وبرزت آراء مختلفة في ما يتعلق بالحددات الهيكلية والمؤسسية للفساد مقارنة بالحددات المتعلقة بالخيارات الشخصية، وأنواع آليات مكافحة الفساد التي تستتبعها. ولوحظ أن الفساد على الصعيد المؤسسي يمكن أن يعالج من خلال إحداث تغييرات على المستويات الهيكلية - التنظيمية. وعلى الصعيد الفردي، جرى التشديد على روح القيادة والإرادة السياسية، وكذلك على التعليم والتدريب، بوصفها من العوامل التي قد تساعد في مكافحة الفساد، ومن هنا تأتي أهمية تنمية القدرات، لا سيما قدرات الشباب وموظفي الحكومة. ووافقت اللجنة على أن كلا النهجين مفيد وضروري لمكافحة الفساد لا سيما بالنظر إلى تعزيز التنمية المستدامة. ولوحظ أيضاً أن المستوى المحلي يوفر البيئة المؤاتية لاتخاذ تدابير عملية مع التفكير في المسائل المتعددة الأبعاد من منظور منهجي. وقد تشمل هذه التدابير إنشاء نظم وعمليات إدارية لمواجهة التحديات المذكورة آنفاً، واجتذاب الاستثمارات، وتحفيز المعارف والابتكارات، وتنمية المزايا النسبية، وتعزيز الشراكات الاستراتيجية مع القطاعين الخاص والاجتماعي، وإدماج الإدارات المحلية في السياق العالمي.

٣١ - ومع أنه قد تم الإقرار على النحو الواجب بالتقدم المحرز حتى الآن في سياق الجهود التي يبذلها العالم النامي لمكافحة الفساد، فقد اقترحت المجالات التالية من أجل مواصلة التدخلات العملية والفعالة لمكافحة الفساد: (أ) نماذج الحكومة المفتوحة مع إدراج مشاركة المواطنين في صلبها؛ و (ب) وضع آليات شفافية فعالة وإعمال حق الاستفادة من المعلومات المتعلقة بالحكومات والمؤسسات والآليات والموارد؛ و (ج) كفاية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وأدوات التواصل الاجتماعي، ومنابر الحكومة الإلكترونية، والتدابير الرامية إلى ردم الهوة الرقمية؛ و (د) الاستثمار في رأس المال البشري والتدريب على إدراك دلالة الفساد ومظاهره وفهمه المشترك وعلى النزاهة والمساءلة والشفافية؛ و (هـ) الحوكمة القائمة على التواصل الشبكي، لا سيما على الصعيد المحلي؛ و (و) استراتيجيات المساءلة في بيئة من الخدمات المتضافرة؛ و (ز) دور الجهات الفاعلة في المجتمع المدني، لا سيما النساء والشباب، ووسائل الإعلام القائمة بالتحقيقات؛ و (ح) أهمية دور المؤسسات العليا المستقلة لمراجعة الحسابات بوصفها حليفة للمواطنين والتعاون مع المؤسسات الدولية من قبيل المنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. واقترح أيضاً إيلاء التدابير الوقائية ضد الفساد والعقوبات الجنائية القدر نفسه من الأهمية. وخلصت المناقشة إلى أن مكافحة الفساد في عالم معولم لم تعد مسألة وطنية فقط وينبغي أن تستدعي بذل جهود دولية متضافرة.

الاستنتاجات والتوصيات بشأن الحوكمة والإدارة العامتين المحليتين من أجل تحقيق النتائج

الحوكمة على المستوى الحكومي الدولي والنظم الحكومية الدولية

٣٢ - شددت اللجنة على ضرورة ضمان الإنصاف في تقاسم المسؤوليات والموارد وتوزيعها بين المستويين الوطني والمحلي، وفيما بين الحكومات المحلية نفسها وكذلك بين جميع الجهات المعنية.

٣٣ - وأبرزت اللجنة الضرورة الملحة لتحويل السلطات المحلية صلاحيات كافية تمكنها من الاضطلاع بمهامها المتزايدة.

٣٤ - وأكدت اللجنة أن شواغل المواطنين، بمن فيهم النساء وكبار السن والشباب والمعوقين، يجب مراعاتها على نحو كاف على المستوى المحلي. ويمكن أن تشمل التدابير اللازمة لضمان معالجة هذه الشواغل تكافؤ الفرص، وإيجاد مؤسسات تضمن مشاركة المواطنين، والتثقيف من أجل ضمان تمثيل المواطنين ومشاركتهم بشكل كامل، وتوفير محافل عامة لتبادل المعلومات وتلقي آراء الجمهور.

٣٥ - ورغم أنه يلزم النظر في الأبعاد الثلاثة - السياسية والإدارية والمالية - لكي تمارس الحكومات المحلية سلطاتها على نحو فعال من أجل تحقيق التنمية، فقد أوصت اللجنة بتنفيذ تدابير تنصدي للفجوة العميقة في اللامركزية المالية وتركز على الاستقلالية المالية المحلية، لا سيما في البلدان النامية.

بناء القدرات في مجال الخدمة العامة من أجل تحقيق التنمية المحلية

٣٦ - أعادت اللجنة تأكيدها على أن الحوكمة المحلية يجب أن تناقش في السياق التاريخي والسياسي، وعلى أن اللامركزية لن تحقق أهدافها ما لم تتوفر لها الموارد الكافية وقدر مناسب من القدرات والمساءلة.

٣٧ - وأكدت اللجنة على أهمية دور الحكومات المحلية في التنمية وعلى ضرورة توفير قدر كاف من بناء القدرات والتنمية على المستوى المحلي، مع مراعاة التحديات الراهنة المتمثلة في ازدياد الطابع غير النظامي للعمليات السياسية والاقتصادية، وانعدام المساواة وانتشار البطالة، فضلا عن تزايد تدفق المعلومات بين المواطنين من خلال استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وهو ما يؤدي بدوره إلى تزايد الطلب على عمليات المساءلة.

٣٨ - واستنتجت اللجنة أنه من أجل قيام الحكومات المحلية بتوفير خدمات عامة ذات جودة، ينبغي أن يوجه التركيز الواجب إلى عدة أشكال من الشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص والمواطنين، فضلا عن التعاون بين الوكالات. وينبغي ألا تتدخل مثل هذه الشراكات وهذا التعاون في سير عمل الأسواق الحرة، كما ينبغي أن تتماشى مع التمثيل الديمقراطي. ويشجع بشدة التعاون بين الحكومات المحلية من أجل تعزيز المعرفة، ونشر الخبرات وتقاسمها، وكذلك لتحقيق فوائد وفورات الحجم.

الشفافية والمساءلة وإشراك المواطنين

٣٩ - خلصت اللجنة إلى أن ما أتاحه السياق العالمي الجديد من بيئة متنوعة من الجهات المعنية المتعددة الفاعلة في مجال الحوكمة، عزز من أهمية دور الحكومات المحلية والحوكمة المحلية على جميع المستويات.

٤٠ - وأكدت على أن هناك حاجة، لا سيما في العديد من البلدان النامية، إلى مسؤوليات واضحة وما يقابل ذلك من تخصيص للموارد، وكذلك إلى تطبيق التكنولوجيات والابتكارات الملائمة، للتمكن من تحقيق التنمية المحلية في إطار الحوكمة متعددة المستويات.

٤١ - وشددت أيضا على أهمية تدريب وتنقيف موظفي الحكومة وأهمية تنمية رأس المال البشري، والإدارة العامة المبنية على الأهلية، ولا سيما على المستوى المحلي، وذلك للحد من أوجه عدم المساواة.

٤٢ - وركزت اللجنة بشكل خاص على ما يسهم به إشراك المواطنين في تعزيز الحوكمة على جميع المستويات، ولا سيما على المستوى المحلي. وفي نفس السياق، أبرزت اللجنة ضرورة الاهتمام بتشجيع القيادة الاجتماعية الفعالة وإضفاء الطابع المؤسسي على إشراك المواطنين في الحوكمة بشكل عام وفي عمليات وضع السياسات تحديدا، كما أبرزت الدور الهام الذي يقوم به المواطنون في سد الثغرات التي تعترى المساءلة. وأكدت اللجنة أيضا على أهمية ما يلي: (أ) الاستخدام السليم لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات بغرض تحسين الشفافية؛ و (ب) طرائق الإشراك التي تفضلها قطاعات معينة من السكان؛ و (ج) مراعاة الاختلافات بين البلدان فيما يتعلق بتنظيم عملية إشراك المواطنين وإضفاء الطابع المؤسسي عليها.

٤٣ - وأوصت بإقامة تعاون دولي في ما يتعلق بقضايا مكافحة الفساد وتيسير إشراك المواطنين من أجل تحقيق نتائج إنمائية في القطاع العام والحوكمة، كما أوصت بإقامة تعاون

بين لجنة الخبراء المعنية بالإدارة العامة ونظرائها المعنيين داخل منظومة الأمم المتحدة وخارجها.

٤٤ - وبينت اللجنة أيضا بعض التحديات التي تعترض الجهود الرامية إلى تعزيز ما يسهم به إشراك المواطنين في الحوكمة العامة المحلية، ومنها ازدياد الاستخفاف واضمحلال الثقة، والافتقار إلى الأطر المؤسسية التي تعمل على تنسيق القضايا التي يولدها المواطنون بين الحكومات الوطنية والمحلية.

جيم - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة

٤٥ - قدمت الأمانة العامة مذكرة (E/C.16/2012/5) تسلط الضوء على الأنشطة الرئيسية التي اضطلعت بها في عام ٢٠١١.

٤٦ - وتضمنت هذه الدورة، التي ترأسها فاليريا تيرميني، عرضا قدمته مديرة شعبة الإدارة العامة وإدارة التنمية عن أنشطة الشعبة الرئيسية والنتائج التي حققتها في عام ٢٠١١. وشملت تلك الأنشطة والانجازات ما يلي: (أ) حفل جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، المقرر عقده عام ٢٠١٢ في مقر الأمم المتحدة في نيويورك على أساس ٤٧١ ترشيحا، أي ما يمثل زيادة قدرها ٥٨ في المائة عن عام ٢٠١١؛ و (ب) حافظت شبكة الأمم المتحدة للإدارة العامة على مكانتها باعتبارها أحد المواقع الإلكترونية التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأكثر زيارة في عام ٢٠١١، حيث ارتفع معدل تنزيل المحتوى بنسبة ١٨,٤ في المائة وازدادت مشاهدات صفحاتها بنسبة ٤,٨ في المائة بالمقارنة مع مستويات عام ٢٠١٠؛ و (ج) دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية عن الحكومة الإلكترونية لعام ٢٠١٢: الحكومة الإلكترونية من أجل الشعب التي صدرت بنجاح في آذار/مارس ٢٠١٢؛ و (د) قدمت الشعبة خدمات استشارية إلى ٢٥ بلدا في جميع أنحاء العالم؛ و (هـ) تواصل العمل على إعداد قاعدة معارف الأمم المتحدة للدراسات القطرية في مجال الإدارة العامة، وسوف يتم تعهدها باعتبارها قاعدة معرفية شاملة ومستكملة ويسهل الوصول إليها عبر الشبكة العالمية، تتناول الحوكمة والإدارة العامتين بالنسبة لجميع الدول الأعضاء الـ ١٩٣.

٤٧ - واقترحت مذكرة الأمانة العامة أيضا إطارا استراتيجيا للفترة ٢٠١٤-٢٠١٥، يحتوي ثلاثة مجالات وظيفية رئيسية: (أ) تنمية الموارد المؤسسية والبشرية في القطاع العام؛ و (ب) تطوير الحكومة الإلكترونية؛ و (ج) إدارة التنمية وإشراك المواطنين. ودعت المذكرة اللجنة أيضا إلى استعراض أنشطة الأمانة العامة الرامية إلى مساعدة الحكومات المحلية والوطنية في التصدي لما تواجهه حاليا من تحديات على صعيدي الحوكمة والإدارة العامتين وفي معالجة

القضايا الناشئة في عالم معولم وإلى إفادة الأمانة العامة بتعليقاتها في هذا الصدد. وأخيراً، سلّطت الضوء على الأنشطة التي تضطلع بها الأمانة العامة لتبسيط عملياتها بحيث تتجه إلى نُهج تقوم على النتائج ويحركها الطلب مع التركيز بصفة خاصة على الاستخدام الفعال لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وكذلك على اكتساب المعارف وإدارتها سعياً إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية.

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٤٨ - هنأ أعضاء اللجنة الأمانة العامة على الإنجازات الكبيرة التي تحققت والتقدم المحرز بالرغم من محدودية الموارد؛ وحثوا الأمانة العامة على التماس ردود فعل الدول الأعضاء بشأن الأنشطة التي قدمتها مديرية الشعبة؛ وطلبوا زيادة التعاون مع الشعبة في أنشطة البحث وتنمية القدرات والتدريب، بما في ذلك الأنشطة التي تتعلق بالحكومة الإلكترونية في مجال الإدارة العامة، وأنشطة مكافحة الفساد في مجالي الحوكمة العامة وإدارة التنمية.

٤٩ - وجرى التركيز على توسيم جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة وعلى الروابط مع البعثات الدائمة في هذا الصدد، فضلاً عن استراتيجيات التوعية بشكل عام، لكي تأخذها الأمانة العامة في الاعتبار. ورحبت مديرية الشعبة بطلبات التعاون في إطار ولاية برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة، وكررت الإعراب عن استعداد الشعبة للعمل عن كثب مع شركاء من داخل وخارج منظومة الأمم المتحدة وخارجها، وذلك لتحسين نظام الحوكمة والإدارة العامتين من أجل المساعدة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وطلبت من أعضاء اللجنة والمراقبين مساعدة الشعبة في التوعية بالأنشطة والمنتجات والخدمات التي تقدمها.

دال - إحاطة بشأن خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، وغير ذلك من القضايا الناشئة ذات الصلة بالحوكمة العامة

٥٠ - قدمت مديرية الشعبة إحاطة إلى اللجنة عن الخطوات التي تتخذها منظومة الأمم المتحدة، بناء على طلب من الدول الأعضاء، للشروع في تبادل الأفكار بشأن خطوات يمكن اتخاذها للمضي قدماً في خطة الأمم المتحدة للتنمية لما بعد عام ٢٠١٥. ودعيت اللجنة إلى النظر في الأسلوب الذي يمكن أن تساهم به في المناقشة العالمية، التي لا تزال في مرحلة استكشافية للغاية. وتحدثت مارغريت سانر نيابة عن المكتب، فأشارت إلى أن النهج اللين المتمثل في إعلان مبادئ الحوكمة العامة الرشيدة دون ربطها بالتزام برصد وتقييم الأهداف الإنمائية الوطنية لم يأت على ما يبدو بالنتائج المتوقعة. وتساءلت عما إذا كانت اللجنة

ستتوخى عملية يقوم كل بلد بموجها، اعتمادا على معايير دولية قائمة على الأدلة، بتحديد أهدافه الخاصة في مجال الحوكمة العامة الوطنية كوسيلة لتسهيل تحقيق الأهداف الإنمائية، والموافقة في الوقت نفسه على المشاركة في استعراض سنوي للتقدم المحرز في الوفاء بالتزامات يحددها البلد نفسه.

٥١ - في المناقشة التي تلت ذلك، شددت اللجنة قبل كل شيء على الدور الحيوي الذي تقوم به الحوكمة العامة الرشيدة والإدارة العامة السليمة في تحسين حياة الناس وضمان رفاه المجتمعات. وأتفق على أن الحوكمة العامة الرشيدة والإدارة العامة السليمة عاملان أساسيان لتحقيق التنمية البشرية، ولا بد من تجسيدهما في خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. واعتُبر أن مفهوم الحوكمة العامة، كما حددته اللجنة^(٤) وغيرها، واسع بشكل كاف ليستخدم أساسا لإطار عالمي يسري على جميع الدول. وفي الوقت نفسه، لاحظت اللجنة أن مناقشات مرحلة ما بعد ٢٠١٥ ينبغي أن تركز على جوانب محددة من الحوكمة العامة ذات الجودة العالية، مثل قدرات المؤسسات العامة، ونوعية التفاعل بين المجالين العام والخاص، وفعالية تقديم الخدمات العامة والحوكمة الإلكترونية، وذلك لكي تكون منتجة وتولي الاهتمام لقضايا إنمائية أخرى.

٥٢ - وتعتمد أنظمة الحوكمة العامة بدرجة عالية على السياق، حيث تشكل الاحتياجات بناء على الظروف الوطنية والمحلية، ولذلك نظرت اللجنة مليا في ما إذا كان ينبغي وضع الخطط المحلية والوطنية ضمن إطار أوسع من خلال الجمع بين المعايير العالمية والأهداف الوطنية المحددة. واستنادا إلى التجارب المكتسبة في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، أكدت اللجنة على أن أهداف الحوكمة العامة يجب أن تضعها وتتولى المسؤولية عنها الجهات الفاعلة الوطنية، كما أن هناك حاجة إلى بيئة محلية أكثر تمكينا لبناء خطط التنمية من القاعدة إلى القمة.

استنتاجات اللجنة وتوصياتها

٥٣ - خلصت اللجنة إلى أن مفهوم الحوكمة العامة على النحو الذي حددته اللجنة وغيرها واسع بما يكفي ليكون بمثابة أساس لإطار عالمي يسري على جميع البلدان. ومع ذلك ونظرا لأنه ينبغي أن تركز المناقشات لما بعد عام ٢٠١٥ على جوانب معينة من الإدارة العامة، من قبيل قدرة المؤسسات العامة ونوعية التفاعل بين القطاعين العام والخاص، مع المراعاة الواجبة

(٤) انظر مصنف مصطلحات الأمم المتحدة الأساسية في مجالي الحوكمة والإدارة العامة (E/C.16/2008/3) على الموقع <http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan029283.pdf>.

للقضايا الإنمائية الأخرى، فقد أوصت اللجنة بالقيام بمزيد من الدراسة والتمعن في هذا الصدد.

٥٤ - ومن المتفق عليه أن نظم الحوكمة العامة هي نظم تحكمها السياقات العامة، حيث تشكل الاحتياجات بناء على الظروف الوطنية والمحلية. وأوصي بأن توضع الخطط المحلية والوطنية في إطار أوسع من خلال الجمع بين المعايير العالمية والأهداف الوطنية المحدد لها.

٥٥ - وبناء على الخبرة المكتسبة من تنفيذ الأهداف الإنمائية للألفية، أكدت اللجنة على ضرورة قيام الجهات الفاعلة الوطنية بوضع أهداف الحوكمة العامة وتولي المسؤولية عنها مع استهداف تهئية بيئة محلية أكثر تمكينا لوضع خطط التنمية من القاعدة إلى القمة.

٥٦ - وخلصت اللجنة إلى أن عدم مشاركة المواطنين وعدم وجود الموارد الكافية من العوامل الهامة في عدم إحراز تقدم نحو تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وأوصت بالحد من العبء الإداري للمساعدة الإنمائية، بوسائل منها مواءمة التقييمات الدولية مع الجداول الزمنية للتخطيط القومي على نحو أكثر فعالية.

٥٧ - وأوصت اللجنة أيضا بإجراء دراسات عن جوانب معينة من الحوكمة العامة ذات الجودة، من قبيل قدرة المؤسسات العامة ونوعية التفاعل بين القطاعين العام والخاص.

٥٨ - ووافق أعضاء اللجنة على أهمية وضع نهج ديناميكي ومصمم خصيصا للتمكين من تحقيق الأهداف الإنمائية من خلال الحوكمة العامة الفعالة. وأشاروا إلى العمل الكبير الذي تحقق بالفعل في هذا الصدد. وأوصوا بإجراء مراجعة تحليل قائم على الأدلة للتحديات والنجاحات المتعلقة بتحقيق الأهداف الإنمائية ذات الصلة بالحوكمة العامة (بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية). وانطلاقا من هذا التحليل، سيقدم الأعضاء مقترحات لإدراجها في تقرير عام ٢٠١٣ بشأن التمكين من تحقيق الأهداف الإنمائية الوطنية (بما في ذلك الأهداف المحلية) في سياق عالمي.

٥٩ - وأوصت اللجنة بدعوة الدول الأعضاء إلى المساهمة في الصناديق الاستثمارية للشعبة بغية تمويل برامجها وأنشطة الدعوة التي تقوم بها.

هاء - الجلسة المعنية بالطرق الابتكارية لإثراء التعاون بين لجنة الخبراء والشعبة

٦٠ - واصلت اللجنة في الدورة الحادية عشرة تطبيق الفكرة الابتكارية المتمثلة في التقسيم إلى أفرقة عاملة محددة بالفروع الثلاثة للشعبة. وفي الأفرقة الثلاثة جميعها، التمس أعضاء اللجنة سبلا، من قبيل الإنترنت أو من خلال البريد الإلكتروني، لتيسير إجراء حوار بين الأعضاء يكون أكثر تركيزا على النواحي الموضوعية، والتواصل بشكل أوثق مع الأمانة

العامّة، وذلك خلال فترة ما بين الاجتماعات السنوية. وقُدمت التقارير التالية من كل فريق عامِل إلى أعضاء اللجنة في جلسة عامة ترأّستها مارغريت سانر.

الفريق العامل الأول

القدرات في مجال الإدارة العامّة: تطوير الموارد المؤسسية

٦١ - ناقش الفريق العامل جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامّة؛ والتعمير بعد انتهاء النزاع في الإدارة العامّة؛ وإضفاء الطابع الاحترافي على إدارة الموارد البشرية في القطاع العام؛ والقيادة التي توفرها الإدارة العامّة على الصعيد المحلي؛ والإدارة العامّة والحد من الفقر.

٦٢ - وقدم أعضاء اللجنة التوصيات التالية لكي يسترشد بها فرع تنمية قدرة الإدارة العامّة في أعماله المقبلة:

(أ) فيما يخص جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامّة، ينبغي أن تصدر اللجنة قراراً بشأن توفير الموارد اللازمة للقيام بهذا النشاط الذي تضطلع به الشعبة. وعلى وجه التحديد، يمكن تخصيص يوم كامل أو يومين كاملين قبل انعقاد الاجتماع الرسمي للجنة من أجل أداء هذه المهمة، الأمر الذي من شأنه كفالة إجراء تقييم شامل ونوعي ومفصل للحالات التي من المتوقع أن يزداد عددها من سنة إلى أخرى. وينبغي للشعبة أن تبني على اتجاهها الحالي في الإبلاغ عن التحليلات وإجراء تقييم كامل لأثر الجوائز بالنسبة لكل منطقة وفئة من فئات الجائزة، وأن تدعو الفائزين إلى تقديم عرض أمام اللجنة في دورتها الثانية عشرة في عام ٢٠١٣؛

(ب) ينبغي أن تكتب الشعبة إلى وزراء الشؤون الخارجية والخدمات العامّة في كل بلد وأن تقدم معلومات عن اللجنة ودورها وأنشطتها وإنجازاتها؛

(ج) ينبغي أن تبني الشعبة على ما تقوم به من تنسيق وما لديها من روابط في منظومة الأمم المتحدة وأن تعزز ذلك، بما فيه على الصعيد الوطني؛

(د) ينبغي أن تنظر اللجنة في وضع معايير الامتياز في مجالات التركيز الثمانية للأهداف الإنمائية للألفية وذلك بقصد إقامة روابط أكثر فعالية بين عملها والأهداف؛

(هـ) ينبغي أن تضع الشعبة معايير في مجال الإدارة العامّة بشأن قطاعات الأهداف الإنمائية للألفية، ولا سيما في قطاعات محددة من قبيل الصحة والتعليم؛

(و) ينبغي أن تضع الشعبة برنامجاً لتدريب المدربين فيما يتعلق بمجموعة أدوات الإدارة العامّة للتعمير بعد انتهاء النزاع؛

- (ز) بغية تعزيز الإدارة العامة على الصعيد المحلي لتنفيذ برامج التنمية، ينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تتيح للحكومات المحلية الاتصال باللجنة؛
- (ح) ينبغي أن توسع الشعبة نطاق مبادرات بناء القدرات في مجال الموارد البشرية لتشمل منطقة البحر الكاريبي؛
- (ط) وينبغي أن تواصل الشعبة تعزيز عملها المتعلق بقاعدة معارف الأمم المتحدة للدراسات القطرية في مجال الإدارة العامة.

الفريق العامل الثاني

تطوير الحكومة الإلكترونية

٦٣ - ناقش الفريق العامل قاعدة معارف الأمم المتحدة للدراسات القطرية في مجال الإدارة العامة وتطوير الحكومة الإلكترونية؛ ودراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية والبعد المحلي في ضوء الموضوع الرئيسي للدورة الحادية عشرة للجنة؛ والمشتريات الإلكترونية باعتبارها أداة لتعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العامة.

٦٤ - وقدم أعضاء اللجنة التوصيات التالية لكي يسترشد بها فرع الحكومة الإلكترونية في أعماله المقبلة:

(أ) ينبغي أن تشجع اللجنة الشعبة على استكشاف طرائق لتعزيز دراسة الأمم المتحدة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية على الصعيدين المحلي والإقليمي، ووضع آليات لإجراء هذه الدراسات الاستقصائية على الصعيدين الوطني والإقليمي، على غرار تقرير التنمية البشرية الذي يعده برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بطرق منها إقامة شراكات مع المؤسسات الإقليمية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة؛

(ب) ينبغي أن تدعم اللجنة إنشاء فئة خاصة من جائزة الأمم المتحدة للحكومة الإلكترونية تمنح للخدمات المقدمة بكفاءة على الصعيد المحلي؛

(ج) ينبغي أن تدعم اللجنة استحداث اجتماعات مائدة مستديرة إقليمية للحكومة الإلكترونية وإقامة شراكات استراتيجية محلية بين أصحاب المصلحة المتعددين لتعزيز التبادل والتعاون مع الحكومة الإلكترونية، بالبناء على الدراسة الاستقصائية بشأن الحكومة الإلكترونية وعلى قاعدة معارف الأمم المتحدة للدراسات القطرية في مجال الإدارة العامة؛

(د) ينبغي أن تدعم اللجنة الشعبة في الترويج لإنشاء اتحادات وطنية لجميع الجهات المعنية بغية تعزيز الحوار بين الحكومات على مختلف المستويات، وبين القطاع الخاص والمجتمع المدني بغية تعزيز نُهج الشراكات بين القطاعين الخاص والعام التي تركز على النتائج في تطوير الحكومة الإلكترونية؛

(هـ) ينبغي التشاور مع أعضاء اللجنة لتقديم مساهمات موضوعية في قاعدة الأمم المتحدة للدراسات القطرية في مجال الإدارة العامة؛

(و) أيد الفريق العامل بقوة وضع دليل معرفي عن الشراء الإلكتروني كأساس لتناول إمكانية استخدام تكنولوجيات المعلومات والاتصالات والحكومة الإلكترونية من أجل تعزيز الشفافية والمساءلة والكفاءة والفعالية في تقديم الخدمات العامة.

الفريق العامل الثالث

إدارة التنمية وإشراك المواطنين

٦٥ - ناقش الفريق العامل مسائل الدعوة والدعم المعياري؛ والبحث والتحليل؛ وتبادل المعارف، والتدريب؛ والخدمات الاستشارية في الميدان.

٦٦ - وأوصى أعضاء اللجنة باتخاذ الإجراءات التالية لكي يسترشد بها الفرع في أعماله المقبلة:

(أ) التحقيق في آليات إشراك تتيح تحقيق نتائج إنمائية وتتيح، حيثما أمكن ذلك، قياس النتائج باعتبار ذلك توجهها عاما لأعمال الفرع؛

(ب) تحليل العلاقات بين صياغة استراتيجيات إنمائية وطنية وتنفيذها والتنظيمات المناسبة لانخراط المواطنين ومشاركتهم ديمقراطيا؛

(ج) العمل بمثابة مركز لتبادل المعلومات بشأن التدابير الناجعة من حيث إشراك المواطنين، بطرق منها الاستفادة من حالات جوائز الأمم المتحدة للخدمة العامة، وتقييم خطط المشاركة في الإدارة العامة ونشر المعلومات الناتجة عنها من خلال قاعدة الأمم المتحدة للدراسات القطرية في مجال الإدارة العامة؛

(د) تحليل مدى إشراك المواطنين المقاس على وجه التحديد وفقا لنوع الجنس والفئات المعنية ذات الصلة بالشرائح الاجتماعية؛

(هـ) كفالة اعتبار آليات إشراك الحكومة الإلكترونية إحدى السبل الفعالة العديدة لإشراك المواطنين، مع التركيز الواجب على المشاركين ووقت مشاركتهم في العملية السياسية؛

(و) استحداث مجموعة أدوات واختبارها مع المستخدمين المحتملين وبذل جهود التوعية لنشرها على نطاق واسع بغية استخدامها إلى أقصى حد ممكن (يمكن النظر إلى أدوات الإشراك المستخدمة في الآلية الأفريقية لاستعراض الأقران كأدوات مرجعية)؛

(ز) تنفيذ أنشطة توعية تستهدف منظمات وشركات أخرى؛

(ح) الاستمرار في إشراك أعضاء اللجنة، ولا سيما في وضع النواتج في صيغتها النهائية؛

(ط) متابعة ودعم المبادرات التي توضع استجابة لتطور الحالة في الشرق الأوسط ومنطقة شمال أفريقيا.

واو - برنامج العمل وجدول الأعمال المقترحان للدورة المقبلة للجنة والاستعراض الأولي لمشروع التقرير

٦٧ - وافقت اللجنة على الموضوع الرئيسي لدورتها الثانية عشرة وهو: "دور الحوكمة العامة المستجيبة والخاضعة للمساءلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥". وفي إطار الموضوع الرئيسي، سيكون هناك ثلاثة مواضيع فرعية، هي: (أ) تسخير الحوكمة العامة لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛ و (ب) مساءلة أصحاب المصلحة في مجال الحوكمة العامة من أجل التنمية؛ و (ج) تهيئة بيئة مواتية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥. وسيقوم أعضاء مختارون من اللجنة بإعداد ورقات عن المواضيع.

٦٨ - ووافقت اللجنة على عقد دورتها الثانية عشرة في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ٢٠١٣ وأقرت جدول الأعمال التالي لكي يعتمد المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

١ - انتخاب أعضاء المكتب.

٢ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.

٣ - دور الحوكمة العامة المستجيبة والخاضعة للمساءلة في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥:

(أ) تسخير الحوكمة العامة لأغراض خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥؛

(ب) مساءلة أصحاب المصلحة في مجال الحوكمة العامة من أجل التنمية؛

(ج) تهيئة بيئة مواتية لخطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥.

٤ - استعراض برنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة.

٥ - جدول أعمال الدورة الثالثة عشرة للجنة الخبراء.

٦٩ - واعتمدت اللجنة مشروع تقرير دورتها الحادية عشرة.

قائمة الوثائق

رمز الوثيقة	بند جدول الأعمال	العنوان أو الوصف
E/CN.16/2012/1	٢	جدول الأعمال المؤقت وتنظيم الدورة
E/CN.16/2012/2	٣ (أ)	تقرير عن الحوكمة على المستوى الحكومي الدولي والنظم الحكومية الدولية
E/CN.16/2012/3	٣ (ب)	تقرير عن بناء القدرات في مجال الخدمة العامة من أجل تحقيق التنمية المحلية: الخدمة العامة في سنغافورة - دراسة حالة إفرادية
E/CN.16/2012/4	٣ (ج)	تقرير عن الشفافية والمساءلة وإشراك المواطنين
E/CN.16/2012/5	٤	استعراض برنامج الأمم المتحدة لإدارة العامة والمالية العامة



الرجاء إعادة استعمال الورق

080612 30512 12-33066 (A)

